المحاضرة العاشرة - الفصل الدراسي الثاني – تاريخ البلاد العربية الحديث

المؤتمر العربي الأول في باريس سنة ١٩١٣ م :

زاد الاتحاديون من تعسفهم واضطهادهم للحركة القومية العربية ، الأمر الذي دفع قادة هذه الحركة إلى نقل نشاطهم إلى خارج الدولة العثمانية انطلاقا من الحاجة في تعريف الرأي العام العالمي بمطالب العرب القومية ، ورغبة منهم في توحيد جهود الشباب العربي ونضالهم ، لذلك انبثقت في ذهن فريق من المثقفين والطلاب العرب الذين يدرسون في باريس ومنهم عبد الغني العريسي وتوفيق فايد ، من بيروت وعوني عبد الهادي من نابلس ومحمد المحمصاني في بيروت وجميل مردم من دمشق ، وتوفيق السويدي من بغداد ، فكرة عقد المؤتمر في باريس لمحاولة توحيد كافة القوى القومية بغية ممارسة ضغط مشترك على الحكومة العثمانية والعمل على نشر أخبار القضية العربية خارج الولايات العربية ، وقد تألفت لجنة تحضيرية للمؤتمر مؤلفة من عبد الغني العريسي وعوني عبد الهادي ومحمد طبارة وجميل مردم ومحمد المحمصاني وندرة المطران وشكري غانم وشارل دباس جميل المعلوف تأخذ على عاتقها الاتصال بالمنظمات القومية والشخصيات العربية البارزة.

لقد كانت أولى خطوات اللجنة التحضيرية اتصالها بحزب اللامركزية في القاهرة وعرضها عليه تبني المؤتمر ورئاسته لأنه كان يضم رجالا بارزين في الحركة العربية القومية ، كما إن الإصلاح الذي سيطالب به المؤتمر سيقوم على منهج الحزب ، وقد كانت دعوة حزب اللامركزية تتردد آنذاك في كل أرجاء الوطن العربي ورأت اللجنة أن ذلك من عوامل نجاح المؤتمر والوصول به إلى نتائج ملموسة ، استجاب كثير من قادة الحركة العربية عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية : اسكندر عمون ، وعبد الحميد الزهراوي نائب حماة في مجلس مبعوثان ، والشيخ احمد حسن طبارة صاحب جريدة الإصلاح اليومية في باريس ، والدكتور أيوب ثابت سكرتير الجمعية الإصلاحية في بيروت ، وتوفيق السويدي طالب عراقي يدرس

القانون في باريس وسليمان عنبر تاجر عراقي وجميل مردم ، طالب سوري يدرس القانون في باريس .

أذاعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بيانا إلى الأمة العربية جاء فيه أن عقد المؤتمر جاء نتيجة لما يجري في الأقطار العربية من أحداث ولكي ((نثبت للعالم أننا أمة متماسكة ذات وجود حي لا ينحل ومقام عزيز لا يضام وخصائص قومية لا تنزع ومنزلة سياسية لا تقرع ... إننا نصارح الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا ، وإن حياتنا أقدس حق من حقوقنا ، وأن العرب شركاء في هذه المملكة شركاء في الحرية)) . ثم وجه البيان نداءه إلى العرب قائلا :

إننا ندعو كل من يخفق قلبه لأمة العرب صغيرا أو كبيرا أن يلبي داعي الوطن لاسيما أرباب الزعامات في مقاعد الجمعيات فعليهم نعتمد وإليهم نتجه ..))

وقد حددت اللجنة الموضوعات التي سوف يبحثها المؤتمر ومن أبرزها : مناقشة حقوق العرب في الدولة العثمانية وضرورة إصلاح أوضاعهم .

عقد المؤتمر أربع جلسات رسمية في قاعة الجمعية الجغرافية الفرنسية بين ١٨ – ٢٣ حزيران سنة ١٩١٣ ، وانتخب عبد الحميد الزهراوي رئيسا له ، وقد حضر المؤتمر حوالي ٢٥٠ مندوبا يمثلون الأقطار العربية ، وتلقى برقيات تأييد من شخصيات ومنظمات قومية عديدة في الوطن العربي ، وقد اتخذ المؤتمر عددا من المقررات ، أكدت ضرورة الاعتراف بحقوق العرب السياسية الكاملة ، وعلى أن يكون لهم دور في إدارة الدولة وأن يفسح المجال لهم لتحقيق أمانيهم القومية ، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية وأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف الاستثنائية ، كما أكدت ضرورة الدفاع عن الأقطار العربية من أي عدوان خارجي ، وقد ناقش المؤتمرون قضية مستقبل الدولة العثمانية ، واشتد الجدل حولها ، ولكن المؤتمر أكد على وحدة الدولة ، شرط الاعتراف بحقوق العرب كاملة ، كشركاء فيها ، والحق بمقررات المؤتمر شروط نصت على أن الأعضاء المنتمين إلى الجمعيات العربية يمتنعون عن قبول أي منصب حكومي في الدولة العثمانية إلا بموافقة جمعياتهم ، كما ان مقررات المؤتمر

ستكون بمثابة البرنامج السياسي للعرب القوميين في تعاملهم مع السلطات العثمانية ، وسوف لا يسمح لأي عربي يرشح نفسه للانتخابات إلا إذا تعهد بتأييد هذا البرنامج والسعي لتنفيذه .

إن مقررات المؤتمر المتعلقة بالدعوة إلى الاصلاح والمساواة كانت من القوة ، بحيث أجبرت الحكومة العثمانية على إعلان قبولها لتلك المقررات أو التظاهر بقبولها . فقد أرسلت جمعية الاتحاد والترقي سكرتيرها العام مدحت شكري بك إلى باريس للتفاوض مع رجال المؤتمر في مطالبهم ، وفتحت أبواب المفاوضات ووقع مدحت شكري بك اتفاقا مع عبد الحميد الزهراوي وافق فيه تقريبا على معظم مقررات المؤتمر ، وصادق السلطان محمد رشاد في ٨ آب ١٩١٣ على الاتفاق وصدر مرسوم سلطاني بذلك ، ولكن اتضح للعرب بما لا يقبل الشك أن الاتحاديين ما كانوا مخلصين في نواياهم .

إذ سلطوا على المؤتمر أقلام أنصارهم من ذوي النزعة العثمانية ، وخاصة الشيخ اسعد الشقيري والدكتور حسن الأسير وشكيب أرسلان ومحمد حبيب العبيدي والشيخ عبد العزيز جاويش وغيرهم ، فهاجموا المؤتمر ، واتهموا أعضاءه بالخيانة ، وقالوا أن غاية أولئك تسليم البلاد إلى الأجانب والقضاء على الدولة والإسلام ، ولم يكتفِ الاتحاديون بذلك ، بل اتخذوا جملة من المقررات السرية في كانون الثاني سنة ١٩١٤م منها : مقاومة دعاة الانفصال عن الدولة العثمانية وإلغاء الجمعيات العربية كلها ومراقبة نشاطاتها وإبعاد الضباط العرب عن استانبول وعددهم آنذاك يصل إلى (٥٠٠) وتولية القيادة في الولايات العربية إلى الضباط الأتراك والإسراع في تنفيذ سياسة التتريك وتعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي في الأقطار العربية ومطاردة العرب الذين يعملون ضد الاتحاديين .

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٤م بجانب دول الحلف المركزي وذلك تنفيذا للمعاهدة السرية المعقودة بينها وبين ألمانيا في ٢ آب سنة ١٩١٤م ، هذا مع العلم أن الاستعدادات العسكرية العثمانية قد بدأت قبل أربعة أشهر تقريبا من دخولها الحرب رسميا ، إذ شرعت بإعلان النفير العام في

٣ آب سنة ١٩١٤ ، وقد خلقت حادثة ضرب الموانئ الروسية في البحر الاسود من قبل القطعات الحربية العثمانية في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩١٤م الموقف الذي أدى إلى دخول الدولة العثمانية الحرب ، فقد أعلنت روسيا الحرب عليها في ٤ تشرين الثاني وتلا ذلك إعلان حرب مشابهة من جانب بريطانيا وفرنسا بعد يوم واحد .

أرسلت السلطات الاتحادية بعد دخولها الحرب مباشرة ، جمال باشا وزير الحربية إلى سوريا وكلفته بمهمة عسكرية ، على رأس الجيش الرابع تستهدف القيام بهجوم على القوات البريطانية في قناة السويس والقضاء على تحركات العناصر العربية القومية هناك ، وقد كان لهزيمة الجيش التركي وخسائره الثقيلة في حملته على قناة السويس ، أثر كبير في ازدياد قلق جمال باشا وحذره وخوفه من ازدياد نشاط القوميين العرب ، لذلك شكل في تموز ١٩١٥ الديوان العرفي في عالية بلبنان لمحاكمة الدفعة الأولى من القوميين العرب ، بعد أن وجهت إليهم تهمة العمل ضد الدولة العثمانية بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا ، ومما ساعده على ذلك عثوره في القنصلية الفرنسية ببيروت على وثائق تدين بعض الشخصيات العربية بالتآمر على الدولة ، وفي ٢١ آب سنة ١٩١٥ م نفذ حكم الإعدام في ساحة البرج ببيروت بهؤلاء وهم : عبد الكريم الخليل ومحمود المحمصاني ومحمد المحمصاني وعبد القادر الخرساء ونور الدين القاضي وسليم أحمد عبد الهادي ومحمود نج عجم ومحمد مسلم عابدين ونايف تللو وصالح حيدر وعلي الارمنازي ، وقد اتهم معظمهم بالانتساب إلى حزب اللامركزية ، وبعضهم بالعمل على الانفصال التام عن الدولة العثمانية ، وف ٦ آيار سنة ١٩١٦ قدم جمال باشا (وقد سمي بالسفاح منذ ذلك الوقت) القافلة الثانية من القوميين العرب إلى الاعدام في ساحة المرجة بدمشق وساحة البرج ببيروت ، فالذين أعدموا في دمشق هم شفيق المؤيد العظم ، وعبد الحميد الزهراوي وعبد القادر الجزائري وشكري العسلي وعبد الوهاب الانكليزي ورفيق رزق سلوم ورشدي الشمعة . أما الذين أعدموا في بيروت فهم جرجي حداد وسعد عقل وعمر حمد ومحمد الشنطي البافي وتوفيق البساط وعبد الغني العريسي والأمير عارف الشهابي والشيخ احمد طبارة ، وسيف الدين الخطيب ، علي الحاج عمر النشاشيبي

ومحمود جلال سليم النجاري وسليم الجزائري ، أمين لطفي الحافظ ، وهذا وقد أصدر الديوان العرفي حكم الإعدام الغيابي بحق أكثر من ٩٠ شخصية من أعضاء الجمعيات العربية منعهم رفيق العظم وحقي العظم وشبلي الشبل ورشيد رضا ونجيب عازوري ويوسف البستاني وداوود بركات ومحمد أرسلان .

كان لسياسة القمع و الارهاب التي اتبعها الاتحاديون أثر كبير في ابتعاد العرب عن الدولة العثمانية ، وانصراف تفكيرهم إلى التخلص نهائيا من الحكم العثماني ، هذا فضلا عن سياسة الاتحاديين الاقتصادية والتي تمثلت بمصادرة المحاصيل وفرض الاعانات للجيش باسم التكاليف الحربية ونقل الكتائب العسكرية العربية إلى مناطق بعيدة في جبهات القتال ، وزاد الأمر سوءا انتشار الأمراض والمجاعات في ولايات عربية عديدة .